

الأبعاد الاجتماعية للمشروع المغربي (1)

إن التأمّل في البرنامج الثري لهذه الندوة المغربية التي نقدر ونبارك مبادرة جمعية الدراسات الاجتماعية في تنظيمها يلاحظ أن الموضوع الاجتماعي البارز في هذا البرنامج هو موضوع الهجرة. وهو موضوع له مكانته في اهتمامات حكومات البلدان المغربية المصدرّة للعمّال وحكومات البلدان الأوروبية المستوردة لها والتي توجد بها في الوقت الحاضر جالية مغربية تفوق المليونين. ومما يزيد في أهمية الموضوع هو أنه أصبح منذ بيان برشلونة المتعلّق بالشراكة الأورو متوسّطية محورا من محاور التّعاون المنتظر بين بلدان الاتحاد الأوروبي والدول المغربية المتعاقدة معها، ولو أنّ هذا التعاون المنشود لا ينصهر في التوجه العام للشراكة الأورو-متوسّطية الرّامي أساسا إلى تنمية المبادلات بل يهدف إلى إنهاء الهجرة ومعالجة أسبابها ومسبباتها والتخلّص من انعكاساتها السلبية.

على كل فإن موضوع الهجرة الذي ستحدّثنا عنه وعن مختلف جوانبه الأنسة عفاف الحداد، سيقى من المواضيع الجديرة بعمل مغربي مشترك خاصّة بعد أن أصبح نقطة التقاء وتوافق convergence لمصالح مختلف دول الشراكة الأورو-متوسّطية.

لكن خلو برنامج الندوة من مواضيع اجتماعية أخرى، أثار في نفسي وربما في نفوس البعض منكم السؤال الآتي : هل للمشروع المغربي أبعادا اجتماعية ؟ وقد شجّعني هذا السؤال على إعداد هذه

(1) مداخلة السيد محمد الناصر في ندوة اتحاد المغرب العربي التي نظمتها جمعية الدراسات الدولية في تونس فيفري 1999 .

المداخلة حول موضوع الأبعاد الاجتماعية للمشروع المغربي الذي سأتناوله من خلال قراءة معاهدة مراكش ومشروع برنامج الاتحاد الذي أعدته اللجان القطاعية في هذا الغرض وكذلك من خلال ميثاق الحقوق الاجتماعية الأساسية لعمال المغرب العربي الذي أعلنت عنه المنظمات النقابية الأعضاء في الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي منذ 1991.

(1) الأبعاد الاجتماعية للمشروع المغربي من خلال معاهدة مراكش.

ما من شك أن للاتحاد المغربي أهداف اجتماعية حيث جاء في معاهدة مراكش أن، أحد الأهداف التي يرمي إليها الاتحاد هو العمل بصفة تدريجية على تحقيق حرية التنقل للأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف البلدان الأعضاء. وكذلك العمل على تحقيق الأزهار والرفاهية للشعوب المغربية وانتهاج سياسة مشتركة في جميع الميادين. لكن الأبعاد الاجتماعية لمشروع الاتحاد تنقصها الدقة وينقصها الوضوح خاصة إذا قارناها بما جاء في معاهدة روما التي انبثقت عنها السوق الأوروبية والتي أكدت على ضرورة التحسين المستمر لظروف العيش وظروف العمل. ثم إن الأبعاد الاجتماعية في معاهدة مراكش ليست أهدافا في حد ذاتها بقدر ما هي وسائل لتحقيق الأهداف الاقتصادية أو نتائج لها نظرا إلى أن المشروع المغربي كان منذ البداية ولا يزال في نظر الحكومات مشروعا سياسيا واقتصاديا بالدرجة الأولى كما أن الأهداف الاجتماعية المرسومة في معاهدة مراكش قد تؤدي إلى نتائج سلبية إذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لاجتناب ذلك. حرية التنقل والعمل بالنسبة للأشخاص بين مختلف الدول

المغربية مثلا قد تؤدي إلى انعكاسات اجتماعية سلبية إذا لم تتوفر المساواة في المعاملة وفي الحماية الاجتماعية بين عمال كل بلد والعمال الوافدين إليه من بلد مغربي آخر. كما أوصت اللجنة بإعطاء الأولوية في التشغيل للعمال المغربية وإبرام اتفاقية مغربية للضمان الاجتماعي وبالالتجاء تدريجيا نحو توحيد التشريع الاجتماعي في بلدان المغرب العربي. ومما يلفت الانتباه هو أن هذا المشروع الذي أعدته اللجنة المختصة ليكون برنامجا اجتماعيا للاتحاد في العاجل والآجل يعد طموحا وصعب المنال إذا اعتبرنا أن التشريع الاجتماعي هو وليد ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة وبالتالي يصعب تعميمه وتوحيده في بلدان اختلفت أوضاعها وتباينت مستويات الحماية الاجتماعية فيها.

ومن جهة أخرى فإن مشروع هذا البرنامج الذي أعدته اللجنة المغربية المختصة يعتبر اجتماعيا في مظهره لكن مرامييه وأهدافه اقتصادية بحته ذلك أن هدف توحيد التشريعات وضمان المساواة في الحقوق الحقوق الاجتماعية يرمي بالخصوص إلى توفير أسباب المنافسة النزيهة بين الدول المعنية وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هدف توخي سياسة مغربية مشتركة في مختلف الميادين كما نصت عليه معاهدة مراكش لم يشمل الميدان الاجتماعي حيث اكتفت، معاهدة مراكش، بالتنصيص على ميادين الدفاع، والعلاقات الخارجية والاقتصاد والثقافة وأبقيت السياسة الاجتماعية من مشمولات كل دولة حسب ظروفها وامكانياتها.

ونستنتج مما سبق أن الأبعاد الاجتماعية للاتحاد المغرب العربي، كما نصت عليها معاهدة مراكش وكما أوضحها مشروع البرنامج الاجتماعي للاتحاد، تنحصر في توفير الظروف الملائمة لحرية

انتقال الأشخاص والسلع والخدمات بين مختلف الأقطار المغربية. ومما لا شكّ فيه أن رفع الحواجز القمريّة والإداريّة لضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع بين البلدان بوجه عام هو أكبر حافز للمنافسة التي قد تتسبّب في تفهقر مستوى الحماية الاجتماعيّة للعمال إذا لم تتخذ الحكومات المعنية الاجراءات الكفيلة بالتوقي من هذا الخطر.

وقد تفتّنت المجموعة الأوروبيّة إلى ذلك فأسّرت بإصدار ميثاق اجتماعي أوروبي سنة 1961 ثم ميثاقا أوروبيا للحقوق الاجتماعيّة الأساسيّة سنة 1989 اقتناعا منها بأن الإدماج الاقتصادي الأوروبي سيولد لا محالة نموًا اقتصاديا متزايدا، لكن التقدّم الاجتماعي ليس نتيجة آليّة للنمو الاقتصادي،

والجدير بالذكر هو أن الميثاق المذكور أكد أحد المبادئ الهامّة التي نصت عليها معاهدة روما وهو أن تحقيق السوق الأوروبيّة المشتركة يهدف إلى تحسين ظروف العيش وظروف العمل كما يؤكّد الميثاق على أهميّة الوفاق الاجتماعي (Consensus Social) كعنصر أساسي للتنمية الاقتصاديّة.

وبالنسبة للمغرب العربي فإن الإدماج الاقتصادي المغربي المنتظر، وتحرير المبادلات المغربية، إضافة إلى تفتّح الأسواق المغربيّة على أوروبا سيؤدي عاجلا أو آجلا إلى ضرورة وضع حد أدنى من الحماية الاجتماعيّة للعمال وهو مطلب تشترك فيه المنظّمات النقابيّة والمنظّمات الدوليّة للشغل والتجارة العالميّة، التي كما هو معلوم تنادي بوضع معايير دولية دنيا لحماية العمال واجتناب المنافسة الغير نزيهة التي تعتمد على استغلال العمال وانطلاقا من هذه المعطيات فقد توصلت المنظّمات النقابيّة المغربيّة إلى إصدار ميثاق الحقوق الاجتماعيّة الأساسيّة لعمال

المغرب العربي، الذي سنتحدث عنه في الجزء الثاني من هذه المداخلة.

2) الأبعاد الاجتماعية للمشروع المغربي من خلال العمل النقابي المغربي المشترك

قبل أن نستعرض أهم ما جاء في ميثاق الحقوق الاجتماعية الأساسية لعمال المغرب العربي لا بد من التذكير أن النضال النقابي (من أجل بناء المغرب العربي) كان منذ البداية ولا يزال نضالاً سياسياً واجتماعياً في آن واحد.

وقد دعى الزعيم النقابي المرحوم فرحات حشاد منذ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل إلى توحيد العمل النقابي المغربي من أجل تحرير المغرب العربي، ومن أجل بناء وحدة مغربية ومن أجل إقامة نظام اجتماعي جديد في المغرب العربي. وقد جاء في محاضرة ألقاها أمام الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في باريس سنة 1946 بالخصوص ما يلي: «كما أن الطبقة العمالية بشمال إفريقيا المنظمة في جامعة نقابية عديدة تستطيع إعداد مستقبل أفضل بمساهمتها مساهمة ناجحة في إقامة نظام اجتماعي يحقق حاجيات الطبقة الشغيلة» وهكذا تتضح من البداية الرؤية النقابية للمشروع المغربي الذي يرمي لا فقط إلى تحقيق «مغرب بلا حدود بل وكذلك إلى تحقيق نظام اجتماعي مغربي تسوده العدالة الاجتماعية وتعمه الديمقراطية».

ويتأكد هذا التوجه في ميثاق الحقوق الاجتماعية الأساسية لعمال المغرب العربي الذي صادقت عليه المنظمات النقابية الأعضاء في الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي في أبريل 1991 في الدار البيضاء. ومن المعلوم المنظمات النقابية المغربية كانت بعثت إلى الوجود اتحاد نقابي لعمال المغرب العربي في ديسمبر 1989 .

وقد حرص النّقابيون المغاربة على أن تنعكس في هذا الميثاق للحقوق الاجتماعيّة الأساسيّة بعض المبادئ التي يؤمنون بها ويناضلون من أجلها، من ذلك ما جاء في المقدّمة بالخصوص: «إنّ التقدّم الاجتماعي يشكل شرطاً أساسياً لتقوية الاقتصاد بكامله وتلاحم المغرب العربي وتطوّره ونمائه».

وإنّ «مراعاة البعد الاجتماعي واحترام الحقوق والحريّات النّقابيّة للعمّال المغاربة وتعميقها يشكل ركائز لضمان حقوق الانسان والحريّات الأساسيّة ومن شأنها أن توفر مجالاً اجتماعياً مغاربياً تسوده الديمقراطية والتقدّم والسلام».

أمّا الحقوق الاجتماعيّة الأساسيّة فهي مقتبسة من المعايير الدوليّة لحقوق الانسان وكذلك من الاتّفاقيات الدوليّة لمنظمة العمل الدوليّة التي صادقت عليه بعض الدّول المغاربة ومن ضمن هذه الحقوق الاجتماعيّة الأساسيّة الحق في العمل، والمساواة بين الرّجال والنّساء في الحقوق خاصّة فيها يتعلّق بميدان العمل، والحقّ في تحسين ظروف العيش والعمل، والحقّ في الوقاية من الأمراض والحوادث المهنيّة، والحقّ في التّكوين المهني، وفي ابداء الرأْي وفي ابداء الرأْي وفي الاطلاع عن أحوال المؤسّسة والمشاركة في نتائجها. ومما يلفت الانتباه أن هذه الحقوق الاجتماعيّة الأساسيّة تتجاوز في بعض الأحيان وضعيّة العامل الأجير، من ذلك موضوع المساواة في الحقوق بين النّساء والرّجال، وحماية الأحداث والشيوخ، كما أن الميثاق لا يكتفي بصرد الحقوق الاجتماعيّة، بل يتجاوز ذلك للتأكيد على واجبات الحكومات، من ذلك (1) ضرورة التنسيق للسياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة على الصّعيد المغربي والوطني لتوفير فرص العمل لمواطنيها ولأجيالهم القادمة،

(2) مقاومة كلّ أشكال العمل الهشّ، والعمل الظرفي والعقود

المؤقتة القصيرة المدى والعمل الغير قانوني (3) فيما يتعلق بالهجرة يؤكد الميثاق على واجب الحكومات المغاربية في انتهاج سياسات تشغيل تقف على الأسباب الدافعة إلى الهجرة خارج المغرب العربي وأن تعمل بالتنسيق مع النقابات المنضوية بالاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي على فرض احترام الحقوق الأساسية وكرامة مواطنيها في الخارج.

وبإعلانها عن هذا الميثاق للحقوق الاجتماعية الأساسية، فإن المنظمات النقابية المغاربية تلتزم ببذل كل الجهود من أجل المصادقة من طرف الدول المغاربية عليه، كما تدعو حكومات هذه الدول وهيئات اتحاد المغرب العربي إلى ملائمة سياستها الوطنية والمغاربية مع هذا الميثاق.

الخاتمة :

إن ما نستنتجه من استعراض الأبعاد الاجتماعية للمشروع المغاربي كما نصت عليها معاهدة مراكش وكما تتصورها المنظمات النقابية المغاربية هو أولاً اختلاف الرؤية بين الحكومات والمنظمات النقابية المغاربية فيما يخص نمط الاتحاد المغاربي الذي تطمح إلى بناءه. فمن جهة تتضح لنا رؤية «مغرب الدول» الذي يرتكز على كيفية ممارسة كل دولة لسلطاتها إما بمفردها أو بالتعاون والتنسيق مع دول أخرى متعاقدة معها ومن جهة أخرى تبدو لنا ملامح «مغرب الشعوب» الذي يتطلب تعبئة مجهودات الدول لتحقيق أهداف اجتماعية مشتركة وحد أدنى من الحماية الاجتماعية للجميع. لكن الاختلاف في الرؤية لا يعني تناقضا حيث أن مطامح المنظمات النقابية تتكامل مع المشروع الحكومي إذ من البديهي أن المشروع

المغربي لن يتحقق إلا بتوفر الإرادة السياسية للحكومات المغربية
أولا وبالذات ولكنه لن يكتمل إلا إذا توفر التفاف الجماهير حوله
وتحمسهم له، لاقتناعهم بأنه يحمل آمالهم وتطلعاتهم إلى المستقبل
الأفضل.

ويتضح من هنا الدور الهام الذي يعود إلى المنظمات والجمعيات
والنقابات المغربية وما يسمى بالمجتمع المدني، للمساهمة في بناء
هذا المشروع المغربي بكيفية تتماشى مع تطلعات الشعوب إلى
المستقبل.

محمد الناصر